

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٣

بتخصيص جزء من حصة رسوم زيارة المتحف الزراعي للصرف منه
في أغراضه

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧١ بفرض رسوم لزيارة المتاحف والحدائق التابعة
لوزارة الزراعة والأماكن الملاحقة بها ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموارد العامة للدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٧٧ بتخصيص حصة الزيادة في رسوم

المتحف الزراعي للصرف منه في أغراضه ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تخصص نسبة ٦٠٪ (ستون في المائة) من حصة رسوم زيارة المتحف
الزراعي بالدقى التابع لوزارة الزراعة ، والتي يفرضها وزير الزراعة بمقتضى القانون
رقم ٤٥ لسنة ١٩٧١ المشار إليه للصرف منها على صيانة وتحسين المتحف والأماكن الملاحقة به
ومشتملاته ، وإنشاء مشروعات مستحدثة وصرف أجور العمالة المؤقتة (التراجيل والموسمين)
وصرف حوافر للعمالين به ، وتضاف باقى الرسوم للإيرادات العامة .

ويتم الصرف من تلك الحصة بقرار من الوزير المختص بالزراعة في حدود القوانين
واللوائح ، ويسمح بتحويل فائض هذه الحصة من سنة إلى أخرى .

مادة ٢ - يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ ربيع الآخر سنة ١٤٠٣ (٨ فبراير سنة ١٩٨٣)

حسنى مبارك